

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية

Analysis of the Economic and Social Drivers for Adopting the Digital Dinar in Algeria on the context of International Experiences

د. شريف إبراهيم

مخبر الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس (الجزائر)،

brahim.cherifi@univ-sba.dz

تاريخ القبول: 2026/05/08

تاريخ الاستلام: 2026/02/01

ملخص:

يهدف البحث إلى تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر، مع استعراض التجارب الدولية لاستخلاص المتطلبات الفنية والتشريعية اللازمة. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص التحديات المالية المرتبطة بالتحول الرقمي النقدي. توصلت الدراسة إلى أن الدينار الرقمي قادر على تحقيق الشمول المالي وتقليص فجوة الاقتصاد الموازي، إلا أنه يمثل تهديدا لاستقرار البنوك التجارية التي تعتمد بنسبة 80.33% على هوامش الفائدة نتيجة مخاطر نزوح الودائع. أوصت الدراسة بتبني تصميمات وقائية (مثل فرض قيود على حجم الحيازات الرقمية) لمنع التهافت المصرفي، مع ضرورة تطوير البنية التحتية السيبرانية وتحديث الأطر القانونية (مثل النظام 03-24) للموازنة بين تعزيز الشمول المالي وضمان الرقابة الصارمة لمكافحة غسل الأموال.

كلمات مفتاحية: عملات رقمية لبنوك مركزية، دينار رقمي، سياسة نقدية، شمول مالي، استقرار مالي.

تصنيف JEL: E42، E58، G21، O33، G28.

Abstract:

This research aims to analyze the economic and social drivers for adopting the Digital Dinar in Algeria by extracting lessons from international and regional experiences. Utilizing a descriptive-analytical methodology, the study evaluates the technical and legislative requirements for this sovereign digital transition. Results indicate that issuing a Central Bank Digital Dinar has the potential to achieve financial inclusion and reduce the informal economy gap. However, it threatens commercial bank stability through potential deposit flight, especially since interest margins represent 80.33% of Algerian banking income. The study recommends implementing protective designs, such as digital holding limits or liquidity fees, to mitigate the risk of bank runs. Additionally, it advocates for upgrading cyber infrastructure and aligning legal frameworks with international standards to balance financial inclusion with robust anti-money laundering controls.

Keywords: Central Bank Digital Currency, Digital Dinar, Monetary Policy, Financial Inclusion, Financial Stability.

Jel Classification Codes : E42, E58, G21, O33, G28.

1. مقدمة

يشهد النظام المالي العالمي تحولا جذريا نحو الرقمنة، حيث برزت العملات الرقمية للبنوك المركزية كشكل رقمي جديد للعملة السيادية التي تمثل التزاما مباشرا على السلطة النقدية و لم يعد التوجه نحو هذه العملات مجرد رفاهية تقنية، بل ضرورة استراتيجية لمواجهة تقلبات العملات المشفرة الخاصة و لتعزيز كفاءة الأنظمة النقدية التقليدية. في هذا السياق، تسعى الجزائر من خلال مشروع "الدينار الرقمي" إلى مواكبة هذه التحولات الدولية، مستفيدة من تجارب رائدة مثل "اليوان الرقمي" الصيني و"الكرونا" السويدية، بالإضافة إلى مبادرات إقليمية كالتجربة التونسية و مشروع "عابر" المشترك. فإصدار الدينار الرقمي لا يهدف فقط إلى عصنة نظام المدفوعات، بل يُنظر إليه كأداة نقدية و اقتصادية متكاملة قادرة على رفع الناتج المحلي الإجمالي و خفض أسعار الفائدة الحقيقية و تكاليف المعاملات.

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي: ما هي الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية التي تبرر اعتماد الدينار الرقمي في الجزائر، بما يضمن الموازنة بين المزايا المتوقعة و بين التحديات و المخاطر المالية و التقنية المرتبطة به؟
فرضية الدراسة

سيساهم اعتماد الدينار الرقمي في الجزائر بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي و مكافحة الفساد و التهرب الضريبي، بشرط توفر إطار تنظيمي صارم و بنية تحتية سيبرانية حصينة تضمن استقرار النظام المصرفي و تمنع نزوح الودائع.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعا حيويا يرتبط بمستقبل السيادة النقدية للجزائر. حيث تبرز الأهمية في تسليط الضوء على قدرة الدينار الرقمي في مكافحة الاقتصاد الموازي و توجيه الموارد نحو التنمية المستدامة، فضلا عن دوره في تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بطباعة و إدارة النقود الورقية. كما تكتسي الدراسة أهمية بالغة للمخططين و السياسيين من خلال توضيح كيفية معالجة "المعضلة الثلاثية" للعملة الرقمية (الكفاءة، الاستقرار المالي و استقرار الأسعار).

أهداف الدراسة

➤ تحديد الإطار المفاهيمي و القانوني للعملة الرقمية للبنوك المركزية و تمييزها عن العملات المشفرة؛

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

- ◀ تحليل الدوافع الاقتصادية (مثل كفاءة السياسة النقدية) و الاجتماعية (مثل الإدماج المجتمعي) لاعتماد الدينار الرقمي؛
- ◀ استعراض التجارب الدولية و الإقليمية لاستخلاص الدروس المستفادة، خاصة فيما يتعلق بسياريوهات الإصدار ك "البيع بالجملة" و "التجزئة"؛
- ◀ تشخيص التحديات المالية التي قد تواجه البنوك التجارية الجزائرية، مثل مخاطر "التهافت المصرفي" و تأثير ذلك على الربحية؛
- ◀ تحديد المتطلبات الفنية و التشريعية اللازمة لنجاح هذا المشروع في البيئة الجزائرية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض المفاهيم و النظريات المتعلقة بالعملة الرقمية، مع تحليل البيانات و التقارير الاقتصادية و المالية الحديثة لعام 2024 المتعلقة بالنظام المصرفي الجزائري. كما تتبع الدراسة منهجا مقارنا بتحليل تجارب القوى الاقتصادية الكبرى و التجارب العربية الرائدة للوصول إلى أنسب السيناريوهات التي تلائم الخصوصية الاقتصادية و التقنية للجزائر.

خطة البحث

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة (03) أجزاء على النحو الآتي:

- 🌈 اهتم الجزء الأول بالإطار المفاهيمي و الدوافع الأساسية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر؛
- 🌈 تناول الجزء الثاني تحليل التجارب الدولية و المتطلبات الفنية لتطبيق الدينار الرقمي؛
- 🌈 تضمن الجزء الثالث تحليل النتائج.

2. الإطار المفاهيمي و الدوافع الأساسية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر

1.2 مفهوم العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) و خصائصها

1.1.2 تعريف العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) و طبيعتها القانونية

العملة الرقمية للبنك المركزي (Central Bank Digital Currency – CBDC) هي شكل رقمي للعملة يصدر عن البنك المركزي و يُعتبر التزاما مباشرا عليه (Ozili, 2022, p. 3). حيث تمثل الوصول العالمي، الإلكتروني و متاح على مدار الساعة لرصيد البنك المركزي (Barrdear & Kumhof, 2016, p. 3)، كما يُنظر إليها كمعادل رقمي للنقود الورقية أو السيولة الصادرة عن البنك المركزي (Ozili, 2022, p. 3). من الناحية القانونية، تُعتبر العملة الرقمية للبنك المركزي

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريف إبراهيم

عملة رقمية قانونية (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 152)، كما تمثل شكلا رقميا للعملة السيادية يصدر عن السلطة النقدية و يُعد التزاما مباشرا عليها (Ozili, 2022, pp. 3-4)، حيث يمثل هذا الالتزام شكلا مُدمجا في توكن (Token) رقمي يتم نقله إلى المستخدمين (Ozili, 2022, p. 9).

2.1.2. تصنيف العملات الرقمية و دورها في النظام المالي الرقمي

يمكن تصنيف العملات الرقمية إلى مجموعات رئيسية، تبدأ بالتمييز بين العملات الرقمية القانونية الصادرة عن البنوك المركزية، التي تمثل ردة فعل تجاه العملات الرقمية غير القانونية بكافة أنواعها (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 152) و التي تُعرف أيضا بالعملات الافتراضية. تشمل العملات الرقمية غير القانونية العملات المشفرة (Cryptocurrencies) مثل البيتكوين، التي أدت تقلب قيمتها الحاد إلى ظهور العملات المستقرة (Stable coins)، التي تسعى لإزالة الخلل الشديد في سعر صرفها (عشري، 2020، صفحة 406). في المقابل، تُمثل عملة البنك المركزي الرقمية (CBDC) أو العملة الرقمية القانونية للبنك المركزي، البديل الرقمي للنقد الورقية (عشري، 2020، صفحة 163)، حيث تجمع بين خصائص العملات الافتراضية و السلامة المالية للنظام النقدي التقليدي (عشري، 2020، صفحة 406). تتنوع هذه العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية من حيث آليات التشغيل، فتتقسم إلى عملة رقمية قائمة على الحساب التي ترتبط بنظام تحديد الهوية (Ozili, 2022, p. 5) أو عملة رقمية قائمة على الرمز التي ترتبط بتقنية الوصول المعتمدة على الرموز الرقمية (Ozili, 2022, p. 9). أما من حيث سيناريوهات الإصدار، فتتقسم إلى نموذج البيع بالتجزئة (Retail) ونموذج البيع بالجملة (Wholesale) (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 159).

تؤدي العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) دورا محوريا في التحول نحو النظام المالي الرقمي لتقديم مزايا عديدة على مستويات مختلفة (Shafranov & Others, 2024, p. 91). فمن الناحية الاقتصادية، يمكن لإصدار العملات الرقمية أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل دائم، نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، الضرائب المشوهة و تكاليف المعاملات النقدية (Barrdear & Kumhof, 2016, p. 3). كما تعمل هذه العملات على خفض تكاليف التشغيل و تحسين كفاءة و مرونة أنظمة الدفع من خلال بنية تحتية موزعة، مما يقلل الحاجة إلى الأنظمة المتدرجة المركزية القائمة على البنوك (Barrdear & Kumhof, 2016, p. 10).

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريف إبراهيم

تُعد العملة الرقمية للبنك المركزي أداة ثانية للسياسة النقدية، التي تكمل سعر الفائدة التقليدي، مما يعزز قدرة البنك المركزي على تحقيق استقرار الدورة الاقتصادية، خاصة عند التعامل مع صدمات انتمان القطاع الخاص أو الطلب على السيولة (Barrdear & Kumhof, 2016, p. 66). كما يمكن أن تساهم العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خيار عام أساسي للجميع، مما يتيح للأفراد غير المتعاملين مع البنوك فرصة الاندماج في النظام المالي (Andolfatto, 2018, p. 2). كما أنها تزيد من المنافسة في سوق خدمات الدفع و الودائع، مما قد يدفع البنوك الخاصة لتقديم شروط تعاقدية أفضل أو أسعار فائدة أعلى على الودائع (Andolfatto, 2018, p. 17). بالإضافة إلى ذلك، تدعم جهود مكافحة الفساد، غسل الأموال و التهرب الضريبي بفضل الشفافية المتزايدة و قدرة البنوك المركزية على مراقبة التدفقات المالية و اتجاهات الإنفاق (Mnoghithnei & Others, 2021, p. 1).

3.1.2. أنماط إصدار العملات الرقمية و سيناريواته

تتجلى أنماط و سيناريوات إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية في ثلاثة سيناريوات رئيسية، متمثلة في سيناريوات البيع بالتجزئة غير المباشرة و البيع بالتجزئة بالطريقة المباشرة، سيناريو التجزئة المختلط، بالإضافة إلى سيناريو البيع بالجملة (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 164).

يتضمن نموذج البيع بالتجزئة (Retail) التعامل مع المدفوعات بين الأفراد و الشركات، التي تكون منخفضة القيمة و لكنها كبيرة الحجم. حيث يشمل هذا النموذج: البيع بالتجزئة غير المباشرة، الذي يشبه عمليات الدفع الحالية بوجود مؤسسات وسيطة بين البنك المركزي و المستخدمين (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 159)، كذا البيع بالتجزئة بالطريقة المباشرة، حيث يتولى البنك المركزي الإعداد و التعامل مباشرة مع الأفراد و الشركات عبر حسابات خاصة، مما قد يؤثر بشكل جوهري على هيكل النظام المالي الحالي (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 160).

يمثل سيناريو التجزئة المختلط، نسخة مختلطة بين السيناريوهين السابقين.
أما نموذج البيع بالجملة (Wholesale) فيعمل بشكل مشابه لنظام المدفوعات ذات القيمة الكبيرة (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 161)، حيث يشمل البيع للمدفوعات المحلية أو عبر الحدود (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، الصفحات 162-163).

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

كما يُعد سيناريو البيع بالجملة للمدفوعات عبر الحدود الأكثر إقناعا لمساعدته في التخلص
من عدم كفاءة أنظمة الدفع الحالية (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 152).

2.2. الدوافع الاقتصادية و المالية لاعتماد الدينار الرقمي

1.2.2. تعزيز كفاءة السياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

تعتبر العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، التي يُمكن أن يُمثّلها الدينار الرقمي، أداة ثانية
قوية للسياسة النقدية كونها تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي و كفاءة السياسة النقدية، حيث
تُعزز قدرة البنك المركزي على تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية (Barrdear & Kumhof, 2016, p. 3)
مما يجعل هذه الأداة الثانية فعالة بشكل خاص في الاستجابة للصدمات التي تؤثر
على الطلب الخاص على النقود أو خلق النقود (Barrdear & Kumhof, 2016, p. 12). كما
يمكن للبنك المركزي استخدام قواعد معاكسة للتقلبات الدورية، عن طريق التحكم في كمية العملة
الرقمية أو سعرها بناء على التضخم المتوقع، مما يُحسن السيطرة على التضخم و يُسرّع تنفيذ الأدوات
المضادة للتقلبات الدورية عندما تكون الأدوات النقدية التقليدية أقل فعالية (Mnohoghitnei &
Others, 2021, p. 1). يُمكن أن يؤدي تطبيق سعر فائدة مرتفع على العملة الرقمية إلى زيادة
الطلب على الأصول الخارجية الحقيقية، مما قد يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار على المدى
القصير، هذا ما يُمثل قوة انكماشية (Andolfatto, 2018, p. 18). إضافة إلى ذلك، تُشير
التقديرات إلى أن إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي (بما يعادل 30% من الناتج المحلي الإجمالي)
يُمكن أن يزيد إجمالي الناتج المحلي (Gross Domestic Product – GDP) بشكل دائم بنسبة
تقارب 3%، ترجع هذه المكاسب إلى خفض أسعار الفائدة الحقيقية و تقليل معدلات الضرائب المشوهة
مع تخفيض تكاليف المعاملات النقدية، التي تُعتبر مماثلة للضرائب المشوهة (Barrdear &
Kumhof, 2016, p. 3).

2.2.2. مكافحة الفساد و التهرب الضريبي

يساهم اعتماد الدفع الإلكتروني و من ثم التوجه نحو العملات الرقمية، بشكل مباشر في مكافحة
الفساد و هدر الأموال، حيث يوفر هذا النظام شفافية عالية تجعل التلاعب بالأموال أكثر صعوبة،
مما يضمن توجيه الموارد نحو التنمية الفعّالة بدلا من الضياع و الهدر. إلى جانب مكافحة الفساد،
يُعدّ الدفع الإلكتروني أداة فعالة للحد من التهرب الضريبي، عن طريق تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات
الحكومية. كما يُمكن للدفع و التسلم الإلكتروني أن يساهما في إدارة الكتلة النقدية بأقل تكلفة و أعلى

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريف إبراهيم

شفافية، مما يضمن حصول الدولة على إيراداتها، بما في ذلك الضرائب، بشكل مباشر إلى الخزينة العمومية، الأمر الذي يقلل من التعثرات المتعلقة بتحصيل تلك الإيرادات (حسين نعمة، 2025، صفحة 1). بالإضافة إلى ذلك، يُعزز التوجه إلى إصدار عملة رقمية من قبل البنك المركزي هذه المزايا بشكل أكبر، حيث يضمن تعزيز الشفافية و السيطرة على التدفقات المالية مع إمكانية تتبع السيولة الرقمية و اتجاهات الإنفاق، سواء كان استهلاكيا، ادخاريا أو استثماريا، مما يدعم أيضا جهود مكافحة غسل الأموال (حسين نعمة، 2025، صفحة 2).

3.2.2. تحسين كفاءة المدفوعات و تخفيض التكاليف التشغيلية

يُعدّ تحسين كفاءة المدفوعات و تخفيض التكاليف التشغيلية دافعا اقتصاديا و ماليا هاما لاعتماد الدينار الرقمي. يهدف إصدار العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، مثل الدينار الرقمي، إلى تعزيز كفاءة المدفوعات الرقمية و تسريع عمليات التسوية، حيث توفر هذه العملات تسوية أسرع بكثير للمدفوعات، مما يحسن كفاءة مدفوعات التجزئة و يقلل الوقت و التكلفة على الأفراد و الشركات (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 161). كما يمكن لنظام العملة الرقمية أن يسمح بإتمام التسوية النهائية مباشرة بين الدافع و المستفيد عبر ميزانية البنك المركزي، مما يجنب مخاطر الطرف المقابل و يُحرر الضمانات اللازمة للتسوية. أما فيما يتعلق بتخفيض التكاليف التشغيلية، يساهم التوجه نحو إصدار العملة الرقمية كبديل تدريجي للنقد الورقية في تقليل الحاجة إلى طباعة العملة الورقية بشكل متكرر، الأمر الذي يؤدي إلى خفض التكاليف المرتبطة بإنتاجها و توزيعها مع إدارة العملات المادية. كما يعمل التعامل بالدفع الإلكتروني (الذي يُعتبر خطوة أولى نحو العملة الرقمية) على إدارة الكتلة النقدية بأقل تكلفة و أعلى شفافية (حسين نعمة، 2025، صفحة 1).

3.2. الدوافع الاجتماعية و التنموية لتبني الدينار الرقمي

1.3.2. تحقيق الشمول المالي و الإدماج المجتمعي

يُعد تعزيز الشمول المالي دافعا مهما لاعتماد العملات الرقمية، خاصة في البلدان النامية (Ozili, 2022, p. 9). يهدف هذا الدافع إلى تحقيق الشمول المالي و الإدماج المجتمعي عن طريق توفير الدينار الرقمي كبديل موثوق لشرائح واسعة من المجتمع لتمكينها من الاندماج في النظام المصرفي (حسين نعمة، 2025، صفحة 1). حيث تساهم العملة الرقمية في الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي عبر تمكين الأفراد من حيازة العملة الرقمية دون الحاجة لفتح حساب مصرفي رسمي، مما يخفف عنهم التكاليف المرتفعة التي قد تفرضها البنوك أو مزودي الخدمات المالية الآخرين (Ozili,

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريف إبراهيم

(7, p. 2022). كما أن اعتماد الدينار الرقمي يعمل على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية و يسرع رقمنة سلاسل القيمة، كما يقلل من تكاليف المعاملات و يوسع الاقتصاد الرقمي، مما يقلل بدوره من حجم الاقتصاد الموازي و يدعم الاستقرار النقدي (حسين نعمة، 2025، صفحة 1). بالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تؤدي المنافسة الناتجة عن الدينار الرقمي إلى زيادة الشمول المالي و تقليل الاعتماد على النقد المادي (Andolfatto, 2018, pp. 21–22).

2.3.2. دعم التحول الرقمي و التنمية المستدامة

يُعتبر اعتماد الدفع الإلكتروني بوابة للتحول نحو اقتصاد متطور و متمام. ففي ضوء التحول الرقمي المتسارع، يشكل الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية للنهضة المالية. أين يساهم النقد الرقمي في دعم الاقتصاد الأخضر، حيث يعمل على تقليل الاعتماد على الأوراق النقدية و الحد من استهلاك الوقود عبر تقليل الحاجة إلى التنقل لإنجاز المعاملات، مما يعزز التنمية المستدامة (حسين نعمة، 2025، صفحة 1).

يمثل التوجه نحو إصدار عملة رقمية من قبل البنك المركزي كبديل تدريجي للعملة الورقية قفزة نوعية في نظام المدفوعات الوطني، كما يحقق فوائد عديدة منها خفض تكاليف الطباعة و الحد من تداول العملة الورقية. كما أن النقد الرقمي سيحافظ على وظائفه التقليدية (كوحدة حساب، مدفوعات و ادخار)، مع إمكانية استخدامه عبر الإنترنت و الهواتف الذكية، مما يساهم في تطوير بيئة مالية أكثر استقرارا و كفاءة (حسين نعمة، 2025، صفحة 2). علاوة على ذلك، يساهم اعتماد الدفع الإلكتروني في مكافحة الفساد بفضل الشفافية التي يوفرها، مما يضمن توجيه الموارد نحو التنمية الفعلية (حسين نعمة، 2025، صفحة 1).

3.3.2. تعزيز الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي

تساهم العملات الرقمية في الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي، من خلال دعم جهود مكافحة غسل الأموال عبر مراقبة التدفقات المالية. فإطلاق الدينار الرقمي يمثل وسيلة لتعزيز الشمول المالي (91, p. Shafranova & Others, 2024)، حيث يهدف إلى توفير عملة رقمية يمكن لجميع السكان الوصول إليها، مما يدعم نظاما ماليا أكثر شمولاً (Shafranova & Others, 2024, p. 102). فلهذه العملة الرقمية القدرة على الوصول إلى الشرائح غير المشمولة مصرفيا أو محدودة الخدمات المصرفية (101–100, pp. Shafranova & Others, 2024)، مما يوسع نطاق الخدمات المالية الرقمية. فضلا عن ذلك، يوجد قبول اجتماعي و تقصيل للتقنيات الرقمية في التعاملات

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريف إبراهيم

المالية في الجزائر، خاصة لدى الفئات الشابة و الموظفين، لما توفره من سرعة و أمان (مقدم و فارس، 2024، صفحة 53). من الناحية الرقابية، تعتبر العملات الرقمية أداة مهمة لضمان الاستقرار المالي و الأمن، إذ تتناول الأطر التنظيمية المحيطة بها تدابير مكافحة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب (Shafranova & (Combating the Financing of Terrorism – CFT Others, 2024, p. 100). كما تساعد هذه الأطر البنك المركزي على تحقيق التحكم في الرصد النقدي و الرقابة على التمويل، كما توفر آلية لمتابعة حركة الشراء و البيع (الكواز و الساعور، 2022، صفحة 42). في هذا السياق، يمكن للعملات الرقمية أن تقلل من مخاطر فقدان الهوية المرتبطة بالنقد المادي (Davoodalhosseini, 2018, p. 3)، مما يعزز الشفافية في المعاملات المالية.

3. تحليل التجارب الدولية و المتطلبات الفنية لتطبيق الدينار الرقمي

1.3. استعراض التجارب الدولية و الإقليمية في إصدار العملات الرقمية

1.1.3. تجارب القوى الاقتصادية الكبرى (الصين، السويد و أوروبا)

تُظهر تجارب القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين، السويد و الاتحاد الأوروبي التوجه العالمي المتزايد نحو العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، ففي الصين، بدأ البنك المركزي الصيني دراسة عملته الرقمية، التي تُعرف باسم اليوان الرقمي، منذ عام 2014. حيث استغرقت الأبحاث و الاختبارات خمس سنوات، حتى تم إطلاق اليوان الرقمي في نهاية عام 2020، يُعد اليوان الرقمي عملة مدعومة بالأصول المودعة لدى البنك المركزي بواسطة المصارف التجارية الصينية، بحيث ضُم في الأساس لمدفوعات التجزئة و دعم نظام الدفع الرقمي. على الرغم من أن الصين في البداية اعتمدت على تقنية سجلات الكتلة (Blockchain) (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 155)، إلا أن المصرف الشعبي الصيني لا يعتمد على هذه التقنية في اليوان الرقمي (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 158).

أما بالنسبة للسويد، فقد بدأ البنك المركزي السويدي (Riksbank) دراسات لإطلاق عملته الرقمية، التي أُطلق عليها اسم الكرونا الإلكترونية، في عام 2017 (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 155). جاء هذا التحرك نتيجة لانخفاض مستويات استخدام النقود التقليدية في صورتها المادية من قبل الشعب السويدي. في عام 2020، أطلق البنك المركزي السويدي برنامجاً لاختبار

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

"الكرونا" الرقمية باستخدام تقنية سجلات الكتلة، بهدف تعريف المتعاملين بطريقة استخدامها في المعاملات المالية الرسمية بدلا من العملة النقدية أو البطاقة الائتمانية.

في سياق الاتحاد الأوروبي، يُجري البنك المركزي الأوروبي اختباره حول العملة الرقمية الخاصة بمنطقة اليورو (اليورو الرقمي) و من المتوقع أن تكون نسخة إلكترونية من أوراق اليورو النقدية و مكفولة من قبل البنك المركزي الأوروبي (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 156).

2.1.3 التجارب الإقليمية والعربية (تونس، الإمارات و السعودية)

تُظهر التجارب الإقليمية والعربية اهتماما متزايدا باستكشاف العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 152). ففي تونس، طرح البنك المركزي التونسي مقترح الدينار الرقمي التونسي، واعتمد في تصميمه على تقنية البلوكتشين (سجلات الكتلة) ليكون عملة رقمية أحادية يصدرها البنك المركزي [45، 46]. ويهدف هذا المقترح إلى تداول العملة الرقمية بواسطة محافظ رقمية لدى المواطنين، حيث يتم تحميل هذه المحافظ من الشبكة العالمية للمعلومات على الهواتف المحمولة للقيام بالعمليات المالية والمدفوعات والتحويلات (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 157).

في منطقة الخليج العربي، تم إطلاق مشروع "عابر" المشترك بين المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة. يهدف هذا المشروع إلى دراسة جدوى إصدار عملة رقمية يمكن استخدامها للتسوية المالية محليا و بين البلدين (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 156). لقد نجح المشروع في تحقيق أهدافه و أظهر مزايا إضافية محتملة لآليات الدفع الجديدة (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 157). تم تقسيم مشروع "عابر" إلى ثلاث مراحل لاستكشاف متطلبات التسوية بين البنكين عبر الحدود و متطلبات التسوية محليا بين ثلاثة مصارف تجارية في كل بلد، مع متطلبات تنفيذ المعاملات عبر الحدود بين المصارف المشاركة. من أهداف المشروع أيضا دراسة الإمكانيات التي تقدمها تقنيات السجلات الموزعة و فهمها مع تجربتها، كذا استكشاف حلول بديلة للدفع عبر الحدود باستخدام هذه التقنية مع تجربة و فهم فكرة الإصدار الثنائي لعملة عابر الرقمية من قبل البنكين المركزيين السعودي و الإماراتي (محمود توفيق و عبد الراوي، 2022، صفحة 156).

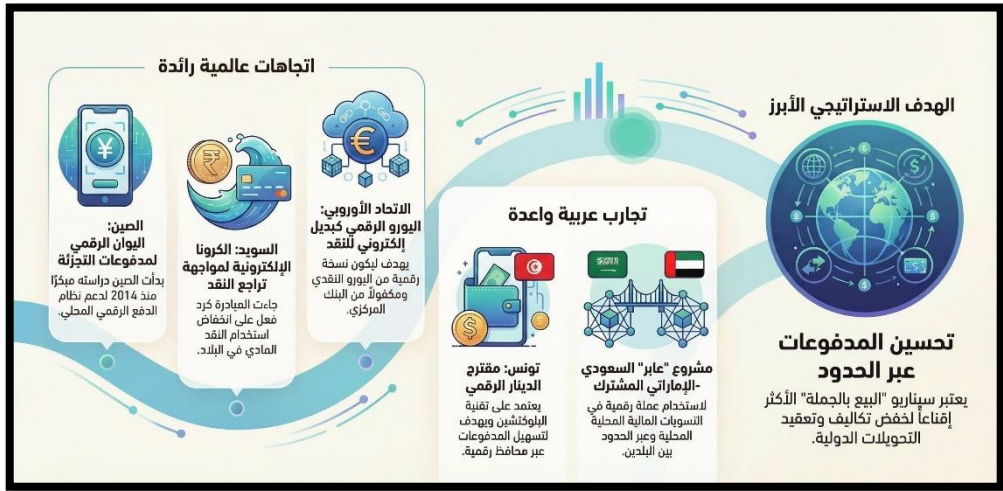
3.1.3 الدروس المستفادة و تفضيل سيناريوهات الإصدار

تشير التجارب إلى وجود محاولات عديدة لإصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية، حيث أسفرت الأبحاث عن استنتاجات مهمة حول السيناريوهات المفضلة للإصدار و الدروس

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

المستفادة. أظهرت هذه الأبحاث أن سيناريو البيع بالجملة للمدفوعات عبر الحدود هو الأكثر إقناعاً كوسيلة للمساعدة في التخلص من عدم كفاءة أنظمة الدفع، يعود هذا التفضيل إلى حقيقة أن المدفوعات عبر الحدود في الوقت الحالي تنتم بدرجة عالية من التعقيد وارتفاع التكلفة، حيث تمر عبر العديد من الوسطاء (Andolfatto, 2018, p. 2). لذلك يُعتبر سيناريو البيع بالجملة (W-CBDC) أداة قوية لتبسيط هذه العملية، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر، تسريع عملية التسوية وخفض التكاليف. إضافة إلى سيناريو البيع بالجملة، حددت الأبحاث ثلاثة سيناريوهات رئيسية أخرى لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) وهي: سيناريو البيع بالتجزئة غير المباشرة، سيناريو البيع بالتجزئة بالطريقة المباشرة و سيناريو التجزئة المختلط. حيث تؤكد هذه النتائج أن البنوك المركزية تتوجه نحو استخدام العملات الرقمية في المجالات التي توفر فيها كفاءة تشغيلية واضحة و خاصة في تحسين آليات الدفع الدولية.

الشكل 1: التوجهات العالمية و الإقليمية للعملات الرقمية للبنوك المركزية



المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الشكل 1 التوجهات العالمية و الإقليمية للعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، كما يسلط الضوء على الهدف الاستراتيجي الأبرز لهذه العملات. حيث يقسم هذه الاتجاهات إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

أ. اتجاهات عالمية رائدة: تشمل تجارب القوى الاقتصادية الكبرى مثل الصين، التي بدأت دراسة اليوان الرقمي منذ عام 2014 لدعم مدفوعات التجزئة و الدفع الرقمي المحلي. كما تشمل السويد، التي جاءت مبادرتها لإصدار الكرونا الإلكترونية لمواجهة انخفاض استخدام النقد المادي في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على اليورو الرقمي الذي يهدف ليكون نسخة إلكترونية للنقد و مكفولا من قبل البنك المركزي؛

ب. تجارب عربية واعدة: تضم تجربتين رئيسيتين، هما: مقترح تونس لإصدار الدينار الرقمي التونسي الذي يعتمد على تقنية البلوكتشين لتمويل المدفوعات و التحويلات عبر محافظ رقمية. كذلك مشروع "عابر" السعودي الإماراتي المشترك، الذي يهدف إلى استخدام عملة رقمية للتسويات المالية المحلية و عبر الحدود بين البلدين؛

ج. الهدف الاستراتيجي الأبرز: يتمثل هذا الهدف في تحسين المدفوعات عبر الحدود. يعتبر سيناريو "البيع بالجملة" هو الأكثر إقناعا لتحقيق هذا الهدف، حيث يساعد على تخفيض تكاليف و تعقيد التحويلات الدولية. لذلك تُظهر الأبحاث أن هذا السيناريو هو الأفضل للتخلص من عدم كفاءة أنظمة الدفع الحالية.

2.3. التحديات المالية و المخاطر المحتملة على النظام المصرفي

1.2.3. تأثير العملة الرقمية على ودائع البنوك التجارية و تكاليف التمويل

يُعد تأثير العملة الرقمية على ودائع البنوك التجارية و تكاليف التمويل من أبرز التحديات المالية التي قد تواجهها الجزائر، حيث تُمثل هذه العملة أصلا رقمية خاليا من المخاطر و خصما مباشرا للودائع المصرفية التقليدية. لذلك قد يؤدي إصدار الدينار الرقمي إلى منافسة قوية على الودائع، مما قد يتسبب في نزوح السيولة من النظام المصرفي التجاري و انخفاض حجم الودائع المتاحة. هذا النقص في الموارد المالية قد يضطر البنوك إلى اللجوء لمصادر "تمويل بالجملة" (Wholesale funding) أكثر تكلفة لتعويض النقص، مما يرفع من تكاليف التمويل الكلية و يضغط على هوامش الربحية. مع ذلك، تشير أبحاث اقتصادية رائدة إلى أن هذا التحدي قد لا يؤدي بالضرورة إلى انكماش الائتمان، إذ أن المنافسة الناتجة قد تُجبر البنوك على رفع أسعار الفائدة التي تمنحها للمودعين للبقاء في دائرة المنافسة، مما قد يؤدي بدوره إلى توسيع قاعدة المودعين و جذب مدخرات جديدة من القطاعات غير المشمولة ماليا. علاوة على ذلك، تؤدي زيادة عرض الودائع الناتجة عن تحسين شروط

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريف إبراهيم

التعاقد إلى التخفيف من قيود السيولة لدى البنوك، مما يسمح لها بالتوسع في منح القروض و تحفيز النشاط الاقتصادي بدلا من تقليصه.

2.2.3. مخاطر زعزعة الاستقرار المالي و احتمالية "تهافت المصرفي"

يمثل خطر زعزعة الاستقرار المالي و احتمالية حدوث "تهافت مصرفي" (Bank Run) أحد أكبر التحديات التي قد تصاحب إطلاق العملة الرقمية في الجزائر، فيما أن هذه العملة تمثل التزاما مباشرا على البنك المركزي، فهي تُعد أصلا رقمية خاليا من المخاطر. تكمن الخطورة في أوقات الاضطرابات المالية أو الضيق الاقتصادي، حيث قد ينظر إليها المودعون كـ "ملاذ آمن" (Flight to Safety)، مما يحفزهم على سحب أموالهم من البنوك التجارية و نقلها فورا إلى حسابات العملة الرقمية و بسبب الطبيعة الإلكترونية للعملة الرقمية، يمكن أن يتم هذا الانتقال بسرعة فائقة و بشكل جماعي، مما يؤدي إلى تجفيف سيولة البنوك التجارية و زيادة احتمالية نشوء أزمة مالية ذاتية التحقق. الأمر قد يرفع من أسعار الفائدة و يقلل من نسبة الاحتياطي إلى الودائع، مما يجعل النظام المصرفي أكثر عرضة للانهايار (Ozili, 2022, p. 10). للتعامل مع هذا التحدي، ينبغي تبني تصميمات وقائية، مثل فرض قيود على كمية المبالغ التي يمكن للفرد الاحتفاظ بها رقميا أو فرض "رسوم سيولة" و بوابات استرداد، بالإضافة إلى التزام البنك المركزي بدوره كمقرض أخير لضمان استقرار الأسواق المالية.

3.2.3. العلاقة بين التغيرات في أسعار الفائدة و ربحية البنوك

تُمثل العلاقة بين التغيرات في أسعار الفائدة و ربحية البنوك تحديا جوهريا للنظام المصرفي الجزائري في مرحلة تنفيذ العملة الرقمية، حيث تُشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن ربحية البنوك تتأثر بالتقلبات في أسعار الفائدة بصورة أكبر مما تتأثر به كمية الودائع التي قد تتحول إلى عملة رقمية (Mnoghithnei & Others, 2021, p. 1). ينبع هذا الخطر من اضطراب البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على ورائعها للبقاء في دائرة المنافسة مع العملة الرقمية، مما يؤدي مباشرة إلى تضيق هامش الفائدة الصافي (Net Interest Margin – NIM) و تقليص الأرباح.

بالنظر إلى معطيات النظام المصرفي الجزائري لعام 2024، نجد أن هذا التحدي يكتسي أهمية بالغة نظرا للاعتماد الكبير للبنوك على عوائد الفوائد، إذ بلغت حصة هوامش الفائدة من إجمالي الدخل المصرفي الخام 80.33% في نهاية عام 2024 (التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و النقدي، 2025، صفحة 73). كما سجل القطاع هامشا مصرفيا قدره 2.45% و معدل عائد على

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

رأس المال (Return on Equity – ROE) بنسبة 14.19% في نفس السنة (التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و النقدي، 2025، صفحة 69). بما أن نمو الناتج المصرفي الصافي في الجزائر قد نتج أساسا عن زيادة هامش الفائدة بأكثر من 11% خلال عام 2024 (التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و النقدي، 2025، صفحة 74)، فأى ضغوط لرفع الفائدة على الودائع لمنافسة الدينار الرقمي قد تلتهم هذه المكاسب و تؤثر بشكل ملموس على مردودية الأصول التي بلغت 1.43% (التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و النقدي، 2025، صفحة 69). بالتالي، يبقى استقرار الربحية المصرفية في الجزائر مرهونا بمدى قدرة البنوك على تحمل تكاليف التمويل المرتفعة و تكيف نماذج أعمالها مع الواقع الرقمي الجديد.

3.3. المتطلبات الفنية و التشريعية لنجاح اعتماد الدينار الرقمي

1.3.3. البنية التحتية التكنولوجية و الأمن السيبراني

يعتمد نجاح اعتماد الدينار الرقمي في الجزائر بشكل جوهري على بناء بنية تحتية تكنولوجية متطورة و بيئة أمن سيبراني حصينة، حيث تُعد هذه المتطلبات أساس النظام المالي الجديد. تتمثل أهم هذه المتطلبات في النقاط الآتية:

أ. بنية تحتية رقمية مرنة و قابلة للتوسع

يتطلب الإصدار تحديثا شاملا للأنظمة الحالية لدعم المدفوعات الفورية على مدار الساعة و من الضروري توفير اتصال إنترنت عالي السرعة (Broadband) و مستقر في كافة أنحاء البلاد لضمان الشمول المالي، خاصة و أن ضعف التغطية يعيق الوصول للخدمات الرقمية؛

ب. اختيار تقنية السجلات الموزعة (Distributed Ledger Technology – DLT)

يجب على الجزائر المفاضلة بين أنظمة السجلات المركزية التقليدية و تقنية البلوكتشين (Blockchain) التي توفر الشفافية و عدم القابلية للتلاعب. كما يجب ضمان التوافق التشغيلي (Interoperability) بين الدينار الرقمي و وسائل الدفع الحالية مثل بطاقات (Carte Interbancaire – CIB) و الذهبية، التي سجلت نموا ملحوظا في الجزائر عام 2024؛

ج. الأمن السيبراني كأولوية قصوى

يجب أن يتخلل الأمن تصميم الدينار الرقمي منذ البداية (Security by design). يتضمن ذلك استخدام بروتوكولات تشفير معقدة، مع التحضير لتقنيات التشفير المقاومة للحوسبة الكمومية (Quantum-resistant cryptography) لحماية النظام من التهديدات المستقبلية. كما يجب توفير

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

آليات مصادقة قوية لحماية الهوية الرقمية للمستخدمين مع الموازنة بين الخصوصية و متطلبات
مكافحة غسل الأموال؛

د. المرونة التشغيلية و أدوات التخزين

لمواجهة انقطاعات الشبكة أو الهجمات، يوصى باستخدام أجهزة مخصصة تسمح بالتخزين
المحلي و القيمة غير المتصلة بالإنترنت (Offline transactions)، مما يعزز صمود النظام أمام
الكوارث أو الهجمات السيبرانية الواسعة؛

هـ. الرقابة و التدقيق المستمر

يتطلب النجاح إجراء اختبارات اختراق دورية و عمليات تدقيق خارجي للنظام لضمان خلوه من
الثغرات التي قد تؤدي إلى سرقة البيانات أو الأصول الرقمية.

2.3.3. الإطار القانوني و التنظيمي

يرتكز نجاح اعتماد الدينار الرقمي في الجزائر بشكل جوهري على صياغة إطار قانوني و
تنظيمي صارم يوازن بين تحفيز الابتكار المالي و الامتثال الصارم للمعايير الدولية. حيث تُعد متطلبات
مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب (Anti-Money Laundering/Combating the
Financing of Terrorism – AML/CFT) الركيزة الأساسية لهذا الإطار، لذلك اتخذت الجزائر
خطوات هامة بإصدار النظام رقم 24-03 (المؤرخ في 24 يوليو 2024) المتعلق بالوقاية من هذه
المخاطر و مكافحتها في المؤسسات المالية. فمن الضروري مواءمة هذا النظام مع توصيات مجموعة
العمل المالي (Groupe d'Action Financière – GAFI) الدولية لرفع التحفظات المتعلقة بفعالية
آليات الرقابة، من خلال تبني نهج الرقابة المبني على المخاطر بدلا من الرقابة التقليدية. كما يتطلب
النجاح تطوير أنظمة تقارير رقمية متطورة و إجراء تقييمات قطاعية دورية لتحديد مواطن الضعف في
النظام المصرفي و تتبع التدفقات المالية بدقة. كما يتمثل التحدي القانوني الأكبر في تصميم قواعد
"اعرف زبونك" (Know Your Customer – KYC) الرقمية، فعلى الرغم من أن تبسيط هذه
الإجراءات قد يعزز الشمول المالي للفئات التي لا تملك وثائق رسمية كافية، إلا أنه قد يفتح ثغرات
أمنية، مما يستدعي إيجاد توازن دقيق بين تسهيل الوصول و بين ضمان سلامة المعاملات. بالتالي،
يجب أن يمنح القانون للدينار الرقمي صفة العملة القانونية الإلزامية مع ضمان شفافية كاملة تسمح
لبنك الجزائر بمراقبة الكتلة النقدية بفعالية أكبر مما هو متاح في حالة النقد الورقي التقليدي.

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية
د. شريفي إبراهيم

3.3.3. ضرورة الموازنة بين الأهداف المتعددة وتصميم العملة

يتوقف نجاح اعتماد الدينار الرقمي في الجزائر بشكل جوهري على قدرة بنك الجزائر على حل "المعضلة الثلاثية" (CBDC Trilemma) و هي ضرورة الموازنة بين ثلاثة أهداف متنافسة: الكفاءة، الاستقرار المالي و استقرار الأسعار، حيث يتطلب هذا التوازن مراعاة المتطلبات التصميمية الآتية:

أ. الموازنة بين الشمول المالي و الرقابة

يتطلب تصميم الدينار الرقمي لتعزيز الشمول المالي تبسيط إجراءات "اعرف زبونك" (KYC) للفئات غير المشمولة مصرفيا، لكن هذا قد يتعارض مع أهداف مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب (AML/CFT) التي تتطلب رقابة صارمة، مما يستوجب إيجاد تصميم تقني يوازن بين سهولة الوصول وسلامة النظام؛

ب. الموازنة بين الخصوصية و الشفافية

يواجه المصممون تحديا في حماية خصوصية بيانات المستخدمين مع ضمان شفافية المعاملات للحد من الأنشطة الإجرامية، حيث تختلف الحلول بين الأنظمة "القائمة على الرموز" (Token-based) التي توفر خصوصية تشبه النقد و الأنظمة "القائمة على الحسابات" (Account-based) التي تسهل الرقابة؛

ج. الموازنة بين فعالية السياسة النقدية و استقرار البنوك

من المحتمل أن يعزز إصدار الدينار الرقمي بشكل كبير من قدرة البنك المركزي على نقل السياسة النقدية و التحكم في التضخم. مع ذلك، يجب تصميم هذا النظام بحذر عبر فرض قيود على حجم الحيازات الرقمية لمنع نزوح الودائع من البنوك التجارية (Disintermediation) و ضمان استقرارها؛

د. مرونة التصميم

ينبغي أن يكون التصميم التكنولوجي، سواء اعتمد على تقنية السجلات الموزعة (DLT) أو الأنظمة المركزية، قابلا لإعادة التشكيل و التطوير (Re-inventing) لمواجهة التغيرات في الأهداف الاستراتيجية للدولة بمرور الوقت.

4. تحليل النتائج

تمثل العملة الرقمية للبنك المركزي التزاما مباشرا على السلطة النقدية، باعتبارها شكلا رقميا للعملة السيادية التي تهدف إلى تعزيز كفاءة الأنظمة المالية التقليدية و مواجهة تقلبات العملات المشفرة. تبرز الدوافع الاقتصادية في الجزائر (مثل رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 3%)، و الاجتماعية (مثل تعزيز الشمول المالي للفئات غير المشمولة مصرفيا)، كأولويات استراتيجية لاعتماد الدينار الرقمي، مع ذلك، تظهر المعطيات أن هذا التحول ليس خاليا من المخاطر، خاصة فيما يتعلق باستقرار نظام الودائع في البنوك التجارية التي تعتمد بشكل كبير على هوامش الفائدة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الآتي ذكرها:

- تعزيز السيادة النقدية و تحفيز النمو الاقتصادي الكلي، يمكن أن يؤدي إصدار الدينار الرقمي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل دائم بنسبة تقارب 3%، نتيجة خفض أسعار الفائدة الحقيقية و تقليل تكاليف المعاملات النقدية و التشغيلية، حيث تعتبر هذه العملة "أداة ثانية" قوية للسياسة النقدية تمنح البنك المركزي مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية و التحكم في التضخم بشكل أسرع من الأدوات التقليدية؛
- تحقيق الشمول المالي و تقليص فجوة الاقتصاد الموازي، يعد الدينار الرقمي أداة محورية للإدماج المجتمعي، حيث يتيح للأفراد حيازة و استخدام العملة الرقمية دون الحاجة لفتح حساب مصرفي رسمي، مما يخفف من أعباء التكاليف التي تفرضها المؤسسات المالية. بحيث يسرع هذا التوجه من رقمنة سلاسل القيمة و يقلل الاعتماد على النقد المادي، مما يؤدي بالضرورة إلى تقليص حجم الاقتصاد الموازي و توجيه السيولة نحو القنوات الرسمية؛
- تعزيز الحوكمة المالية و مكافحة الجرائم الاقتصادية، بفضل "الشفافية المتزايدة" و القدرة على تتبع التدفقات المالية، يمثل الدينار الرقمي وسيلة فعالة لمكافحة الفساد، غسل الأموال و التهرب الضريبي، حيث تضمن رقمنة المدفوعات وصول الإيرادات الضريبية مباشرة إلى الخزينة العمومية بأقل تكلفة، مما يرفع كفاءة تحصيل الموارد العمومية و توجيهها نحو التنمية المستدامة؛
- بروز تحديات هيكلية لاستقرار البنوك التجارية، كشفت النتائج عن خطر "المنافسة" بين الدينار الرقمي و الودائع التقليدية، فالدينار الرقمي يمثل أصلا خاليا من المخاطر، مما قد يحفز المودعين على تحويل أموالهم إليه، خاصة في أوقات الأزمات (ما يعرف بـ "التهافت

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية

د. شريفي إبراهيم

المصرفي"، فبالنظر إلى هوامش الفائدة التي تشكل 80.33% من الدخل المكتسب للبنوك الجزائرية، فأى ضغط لرفع الفائدة على الودائع لمنافسة العملة الرقمية سيؤثر بشكل ملموس على ربحية القطاع المصرفي واستقراره؛

- حتمية الموازنة بين الابتكار و الرقابة (المعضلة الثلاثية)، يتوقف نجاح المشروع على حل "المعضلة الثلاثية" (الكفاءة، الاستقرار المالي و استقرار الأسعار). لذلك تؤكد النتائج أن الجاهزية التقنية (مثل استخدام تقنية السجلات الموزعة DLT) و الجاهزية القانونية (مثل النظام رقم 24-03 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال) هما الأساس لضمان أمن النظام السيبراني و حماية الهوية الرقمية للمستخدمين مع الحفاظ على خصوصيتهم.

تمثل العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، كالدينار الرقمي، شكلا رقميا للعملة السيادية، تمنح المستخدمين وصولا مباشرا لالتزامات السلطة النقدية، مما يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 3% و خفض تكاليف المعاملات المالية. حيث تتجلى أهميتها الاستراتيجية في تعزيز الشمول المالي للفئات غير المشمولة مصرفيا و تحقيق شفافية عالية تساهم في مكافحة الفساد، التهرب الضريبي و غسل الأموال، فضلا عن كونها أداة نقدية مرنة لإدارة التضخم و استقرار الدورة الاقتصادية. غير أن نجاح هذا المسار في الجزائر مرهون بمعالجة تحديات الاستقرار المالي، لاسيما مخاطر "التهافت المصرفي" و نزوح الودائع الذي قد يهدد ربحية البنوك التجارية (التي تعتمد بنسبة 80.33% على هوامش الفائدة)، الأمر الذي يتطلب تصميمات تقنية وقائيا و بنية تحتية سيبرانية حصينة توازن بين الكفاءة و الأمان، الأمر الذي يؤكد صحة قضية الدراسة.

5. خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث إجراء دراسة و تحليل مشروع "الدينار الرقمي" في الجزائر كأحد أشكال العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، التي تمثل التزاما مباشرا على السلطة النقدية و معادلا رقميا للنقود الورقية. حيث استعرضنا عبر أجزاء البحث الإطار المفاهيمي لهذه العملات، بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية التي تدفع الجزائر نحو هذا التحول، مع استقراء التجارب الدولية كالتجربة الصينية و السويدية، إضافة إلى الإقليمية كمشروع "عابر" و مقترح الدينار التونسي. كما عالجتنا بالتحليل مختلف التحديات الهيكلية التي قد تواجه النظام المصرفي الجزائري و المتطلبات التقنية و التشريعية الضرورية لضمان انتقال آمن و سلس نحو الرقمنة النقدية. أبرز النتائج المتوصل إليها هي كالاتي:

تحليل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لاعتماد الدينار الرقمي في الجزائر ضمن سياق التجارب الدولية

د. شريفي إبراهيم

- يُعد الدينار الرقمي أداة ثنائية قوية للسياسة النقدية تساهم في استقرار الدورة الاقتصادية؛
 - يمثل النقد الرقمي وسيلة فعالة لمكافحة الاقتصاد الموازي، التهرب الضريبي و غسل الأموال بفضل الشفافية العالية و قدرة البنك المركزي على تتبع التدفقات المالية بدقة؛
 - يساهم الدينار الرقمي في تحقيق الإدماج المجتمعي عبر تمكين الفئات غير المشمولة مصرفيا من الوصول للخدمات المالية دون الحاجة لحسابات تقليدية مكلفة؛
 - يفرض الدينار الرقمي تحديا على استقرار البنوك التجارية، حيث قد يؤدي إلى نزوح الودائع (خاصة في أوقات الأزمات) و تضيق هوامش الربحية التي تعتمد عليها البنوك الجزائرية بنسبة تتجاوز 80%؛
 - يتوقف نجاح المشروع على الموازنة الدقيقة بين الكفاءة، الاستقرار المالي و استقرار الأسعار، مما يتطلب بنية تحتية سيبرانية حصينة و إطارا قانونيا مرنا يواكب التطورات التقنية.
- بناء على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- يستحسن فرض قيود على كمية المبالغ التي يمكن للأفراد الاحتفاظ بها رقميا أو فرض "رسوم سيولة" لمنع نزوح الودائع من البنوك التجارية إلى البنك المركزي في أوقات الاضطرابات؛
 - يجب الاستثمار في شبكات الإنترنت عالي السرعة (Broadband) و ضمان تغطية شاملة، مع توفير أجهزة تسمح بالمعاملات غير المتصلة بالإنترنت (Offline) لضمان استمرارية الخدمة في كافة الظروف؛
 - ينبغي على البنوك التجارية الجزائرية إعادة تشكيل نماذج أعمالها لتقليل الاعتماد على هوامش الفائدة و التوجه نحو تقديم خدمات رقمية مبتكرة تتكامل مع الدينار الرقمي بدلا من منافسته؛
 - ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية (مثل النظام 03-24) مع المعايير الدولية لـ (GAFI)، مع تبني نهج "الرقابة المبني على المخاطر" لضمان مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بفعالية؛
 - يُفضل البدء بسيناريو "البيع بالجملة" (Wholesale) لتسوية المعاملات بين البنوك و عبر الحدود لتقليل التكاليف و المخاطر، قبل التوسع الكامل في نموذج التجزئة، استنادا إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية.

6. قائمة المراجع

1. (2025). التقرير السنوي 2024 التطور الاقتصادي و النقدي. بنك الجزائر.

2. سعد الكواز، و لوره الساعور. (2022). تأثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية- دراسة حالة الاردن. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية*، 5(1).
3. لبنى محمود توفيق، و علي عبد الراوي. (2022). البنك المركزي العراقي في عصر العملات الرقمية (تجارب دولية مع سيناريوهات افتراضية). *مجلة الريادة للمال و الأعمال*، 3(3).
4. محمد علي عشري. (2020). العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة على السياسة النقدية. *المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة*، 50(3).
5. نسرين مقدم، و طارق فارس. (2024). دور أنشطة التسويق الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تحسين الصورة الذهنية للبنوك التجارية - دراسة عينة من عملاء البنوك الجزائرية -. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 7(1).
6. نغم حسين نعمة. (2025). عمليات الدفع الالكتروني في العراق: الواقع والتحديات. *مجلة الريادة للمال و الأعمال*، 6(2).
7. Andolfatto, D. (2018). Assessing the Impact of Central Bank Digital Currency on Private Banks. *Federal Reserve Bank of St. Louis Working Paper*.
8. Barrdear, J., & Kumhof, M. (2016). The Macroeconomics of Central Bank Issued Digital Currencies. 605. Retrieved from <https://ssrn.com/abstract=2811208>
9. Davoodalhosseini, S. (2018). Central Bank Digital Currency and Monetary Policy. (B. o. Canada, Ed.) Retrieved from <https://ssrn.com/abstract=3011401>
10. Mnoghithnei, I., & Others. (2021). The Future is Near: On the Prospects of Central Bank Digital Currency Adoption in Central and Eastern European Countries. *Economies of the Balkan and Eastern European Countries*.
11. Ozili, P. (2022). Central bank digital currency research around the World: a review of literature . *Journal of Money Laundering Control*.
12. Shafranov, K., & Others. (2024). Navigating the digital frontier: a comparative examination of Central Bank Digital Currency (CBDC) and the Quantum Financial System (QFS). *SocioEconomic Challenges*, 8(1).